

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

--*

٠١ جانفي ٢٠١٣

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

٥٣ | ٦٤٥

جدول وثائق موجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

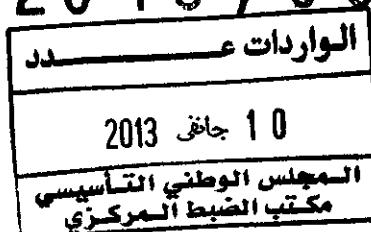
العدد الرتبى	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	<p>- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.</p> <p>- مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس في 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وانجاز مشاريع ذات اولوية في القطاعين العام والخاص.</p> <p>- شرح الأسباب.</p> <p>- نسخة من اتفاقية القرض.</p>		<p>للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.</p>

تونس، في ٠٩ جانفي ٢٠١٣

عبد الرحيم كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

2013 / 06



الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في
9 - جانفي 2013



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

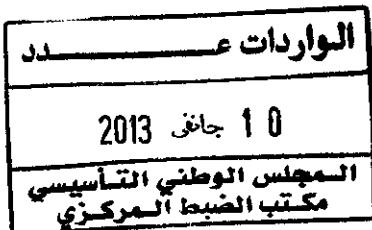
و بعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011
المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طي
هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 16 نوفمبر 2012
بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد
(Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ
تركي وإنجاز مشاريع ذات أولوية في القطاعين العام والخاص.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة
حساوي العبياني

2013/06
الواردات عدد
10 جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 06



2013 / 06

مشروع قانون

يتعلق بالصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناه تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وإنجاز مشاريع ذات أولوية في القطاعين العام والخاص.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاقية القرض الملحة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) بـمبلغ مائتي مليون (200.000.000) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل اقتناه تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وإنجاز مشاريع ذات أولوية في القطاعين العام والخاص.

2013 / 06

الموارد عدد
١٠ جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

2013 / 06

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة
مع البنك التركي للتصدير والتوريد

تم بتاريخ 16 نوفمبر 2012 ابرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك
التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء معدات
وتجهيزات تركية ومشاريع ذات أولوية في البنية الأساسية بـمبلغ قيمته مائتي مليون
دولار أمريكي أي ما يعادل 320 مليون دينارا تونسيا . (200.000.000)

1. موضوع القرض :

بعد هذا القرض خط تمويل يمكن من توفير تمويلات لاقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشآت
تركية وتمويل مشاريع ذات أولوية في القطاع العمومي والقطاع الخاص ويشترط ان يتم
الإنجاز من قبل شركة تركية .

وتشتمل هذه الاتفاقية الاطارية على صفين من التمويل :

- الصنف الأول يخص تمويل اقتناء معدات وتجهيزات ذات منشآت تركي حيث يمول
البنك التركي 85 % من مبلغ العقود المبرمة فيما يمول الجانب التونسي القيمة المتبقية
أي 15 % من هذه العقود .

- الصنف الثاني يهم تمويل مشاريع ذات أولوية خاصة في البنية الأساسية والسكن
الاجتماعي والصحة والطاقة حيث يمول البنك التركي 85 % من كلفة التجهيزات
والخدمات ذات المنشآت التركية فيما يمول الجانب التونسي القيمة المتبقية أي 15 % .

في إطار هذا التمويل يشترط على الشركات التركية التي تتوى إنجاز مثل هذه المشاريع في تونس أن تحصل على الموافقة المسبقة من الجهة المقرضة لانتفاع من خط التمويل. كما يجوز في إطار هذه الاتفاقية تمويل نفقات محلية في حدود 30 % من قيمة التجهيزات والخدمات التركية وذلك حسب طبيعة المشروع.

وتتص ذلك هذه الاتفاقية الإطارية على انه:

بالنسبة للصنف الأول الخاص بتمويل الصادرات التركية من التجهيزات سيتم لاحقا إبرام اتفاقية قرض تكميلية عامة تحدد الشروط الخاصة بهذا الصنف من التمويل.

بالنسبة للصنف الثاني المتعلق بتمويل المشاريع سيتم إبرام اتفاق قرض خصوصي لكل مشروع حضي بموافقة البنك التركي يحدد الشروط الخاصة بهذا الصنف من التمويل.

2. مبلغ القرض :

مائتا مليون (200.000.000) دولار أمريكي أي ما يعادل 320 مليون دينارا تونسيا .

3. طريقة السحب:

بالنسبة إلى الصنف الأول يكون السحب على هذا التمويل حسب كل عقد تم إبرامه لاقتاء معدات وتجهيزات ذات منشا تركي بعد موافقة الجهة المقرضة.

أما بالنسبة إلى الصنف الثاني من التمويل فان السحب يتم لفائدة كل مشروع ذي أولوية في البنية الأساسية تمت الموافقة عليه من الجهة المقرضة.

4. شروط القرض

نسبة الفائدة : تنص اتفاقية القرض على أن نسبة الفائدة المعتمدة في السداد ستكون نسبة الفائدة التجارية المرجعية (CIRR). كما وقع الجانب التركي (كتابة الدولة للخزينة) على منكرة تعهد التزم بمقتضاه بتخفيض هذه النسبة إلى حدود 1.5 % وذلك بدفع الفارق

بين النسبة المذكورة بالاتفاقية والنسبة المحددة بـ 1.5% التي سيعتمدتها الجانب التونسي عند سداد فوائض القرض لدى البنك التركي للتصدير والتوريد.

مدة السداد :

- بالنسبة للصنف الأول والمخصص لتمويل اقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي، فان مدة السداد ستكون سبعة (7) سنوات منها فترة إمهال بستة أشهر (6) يمكن أن تتغير حسب نوعية التجهيزات والمعدات.
- بالنسبة للصنف الثاني والمخصص لتمويل مشاريع في القطاعات ذات الأولوية فان مدة السداد ستكون عشر (10) سنوات منها فترة إمهال تقدر بستة أشهر (6) يمكن أن تتغير حسب نوعية المشروع.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.